فاس، 18 فبراير 2016

في إطار العناية التي يوليها صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله للهندسة المعمارية، وتبعا لما يتضمنه البرنامج الحكومي الذي أقر بضرورة إيلاء العناية اللازمة للاستدامة والجودة التقنية والمعمارية والمشهدية وكذا الاندماج الحضري ،واعتبارا لبرنامج عمل الوزارة للفترة ما بين 2014 – 2015، في الميادين ذات الصلة بالتعمير والهندسة المعمارية،وتحت إشراف السيد إدريس مرون وزير التعمير وإعداد التراب الوطني، تم توقيع اتفاقية إطار خاصة بالشراكة وتمويل برنامج المصاحبة المعمارية والهندسية والتقنية بالعالم القروي بين وزارة التعمير وإعداد التراب الوطني من جهة، والهيئة الوطنية للمهندسين المعماريين والهيئة الوطنية للمهندسين المساحين الطبوغرافيين من جهة أخرى.

تهدف هذه الاتفاقية إلى:

- توفير إطار مرجعي يساعد على تعبئة المجالس الجهوية لهيئة المهندسين المعماريين والمجالس الجهوية لهيئة المهندسين المساحين الطبوغرافيين من جهة، والوكالات الحضرية من جهة ثانية لإقامة شراكة في مجال المصاحبة المعمارية والهندسية والتقنية بالعالم القروي.

- توسيع مجال الشراكة ليشمل حسب الخصوصية المحلية إلى جانب المصاحبة المعمارية والهندسية والتقنية المرتبطة بإعداد تصاميم البناء، إنجاز تصاميم إعادة الهيكلة، وتصاميم تحديد الدواوير وإعداد الدراسات المشهدية، والدراسات المتعلقة بالتأهيل العمراني، وتلك الهادفة إلى

الحفاظ على الموروث العتيق. وكذا كل الدراسات المرتبطة بتأهيل وتنمية العالم القروي التي تدخل في اختصاصات الأطراف الموقعة .

تتكون هذه الاتفاقية الإطار من ثمان (8) مواد، تشمل مجالات الشراكة والتعاون بين الأطراف، كما تحدد الالتزامات وأوجه الاتفاق، وكيفية الإشراك ونوعية التدخلات المقترحة، وطبيعة مساهمة كل طرف، كما تشمل تتبع الاتفاقية وتنفيذ مضامينها وتقييمها، ومدة سريانها ومراجعتها وتحديد بنودها، وتصبح سارية المفعول ابتداء من توقيعها من قبل أطرافها المتعاقدة.